



الهند - رؤية اقتصادية ٢٠١٤



ملخص تنفيذي

- **(أ) المستجدات الأخيرة (2013-2014)**
- **التأثير السلبي لخفض برنامج التيسير الكمي الأمريكي، واختناقات خطوط الإمداد، وعدم اليقين السياسي أبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى الإمكانيات** عند 5,0% في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 (2013/2014) و5,3% في الربع الثالث من عام 2014
- **قاد تشدد السياسة المالية وهبوط أسعار السلع إلى انخفاض معدل التضخم، مع تباطؤ التضخم في مؤشرات أسعار المستهلكين إلى 5,5% في أكتوبر 2014 من متوسط 9,5% في عام 2013**
- **أدى انخفاض قيمة الروبية الهندية والقيود على واردات الذهب إلى تضيق كبير لعجز الحساب الجاري، والذي هبط من 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2013/2012 إلى 1,8% في السنة المالية 2014/2013**
- **ظل العجز المالي للحكومة العامة (بما فيها الموازنة المركزية وموازنات الولايات) مرتفعاً نسبياً - 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2014/2013 - على خلفية صغر قاعدة الضرائب وضخامة الدعم**
- **اعتدل نمو الإقراض إلى 11,6% بنهاية مارس 2014 ثم اعتدل أكثر إلى 9,0% بنهاية سبتمبر 2014 بسبب التشديد في السياسة المالية وتقليل الشركات من ديونها، بقى نمو الودائع قوياً (12,4% بنهاية مارس 2014 و10,9% بنهاية سبتمبر 2014)**
- **(ب) توقعات الاقتصاد الكلي (2014 - 2016)**
- **من المتوقع أن يطلق البرنامج الإصلاحي لحكومة مودي طاقات النمو في الهند، ويتوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أن يرتفع إلى 6,3% في عام 2016/2015 وإلى 6,8% في عام 2017/2016 مع بدء البرنامج الإصلاحي في طرح ثماره**
- **من المنتظر أن يبلغ التضخم في مؤشرات أسعار المستهلكين معدل 6,0% المستهدف من قبل بنك الاحتياطي الهندي في يناير 2016 على خلفية السياسة النقدية الصارمة والظروف الخارجية المواتية**
- **يتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري إلى 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2017/2016 مع مزيد من الهبوط في قيمة الروبية الهندية والتشدد في السياسة النقدية**
- **من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الحكومية والالتزام بالترشيد المالي إلى خفض العجز في الموازنة، تتوقع أن يتراجع العجز المالي للحكومة المركزية إلى نسبة 6,5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2017/2016**
- **من المتوقع أن يستمر النمو رقم مزدوج في الأصول والقروض والودائع حتى 2017/2016 على الأقل، ليعكس الزيادة في استخدام الخدمات المصرفية، وارتفاع النشاط الاقتصادي، وتقلص عملية تخلص الشركات من قروضها**

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
5	نظرة على مستقبل الاقتصاد الكلي
7	القطاع المصرفي
10	مؤشرات الاقتصاد الكلي
11	مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني
12	الشبكة الدولية لمجموعة بنك قطر الوطني

يوانس مونغارديني

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4412

joannes.mongardini@qnb.com.qa

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com.qa

إحسان خُمان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com.qa

حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4646

hamda.althani@qnb.com.qa

زياد داود

اقتصادي

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com.qa

ريم مسراوه

اقتصادية - متدربة

+974 4453 4648

rim.mesraoua@qnb.com.qa

الفريق الاقتصادي

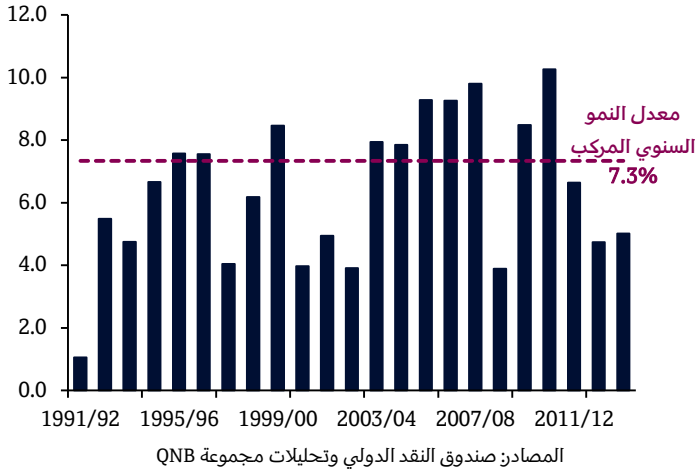
economics@qnb.com.qa

الإغلاق التحريبي: 4 ديسمبر 2014

خلفية

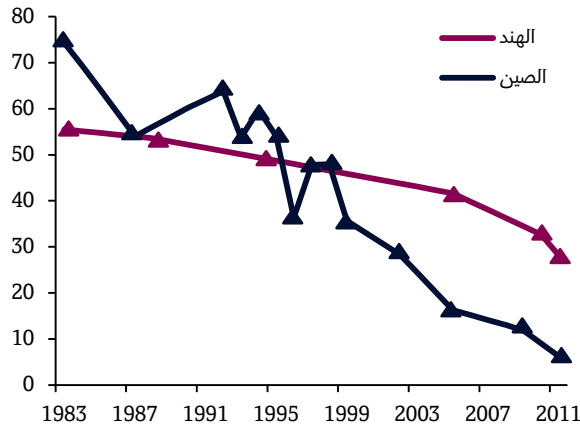
منذ الاستقلال في عام 1947، استطاعت الهند أن تحول نفسها إلى أحد اقتصادات الأسواق الناشئة

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



خلال مدة الـ 67 سنة الماضية، أدخلت الهند إصلاحات زراعية هامة استطاعت من خلالها تحويل بلادها إلى دولة مصدرة للمواد الغذائية. وإضافة لذلك، قادت الإصلاحات الهيكلية التي تمت في تسعينات القرن الماضي بهدف فتح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انتعاش صادرات الخدمات، وخاصة في مجالات المحاسبة، وتكنولوجيا المعلومات، وخدمة العملاء. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي 7,3% منذ عام 1991. وقد جعل ذلك من الهند إحدى أسرع الأسواق الناشئة نمواً وثالث أكبر اقتصاد في العالم على أساس تكافؤ القوة الشرائية. غير أن نصيب الفرد من الدخل يظل متوسطاً (5,450 دولار أمريكي في عام 2013 على أساس تكافؤ القوة الشرائية)، مع العلم بأن الهند هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان والذي يقدر بحوالي 1,23 مليار نسمة في 2013/2014.

معدل الفقر عند 1,25 دولار في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية)

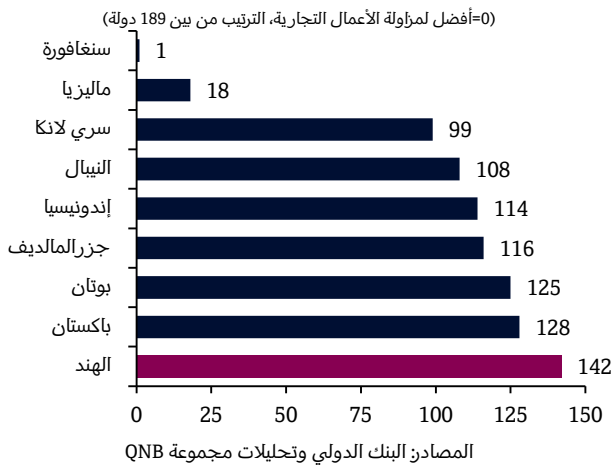


أحرزت الهند تقدماً كبيراً في محاربة الفقر، غير أنها لا تزال وراء الصين

وقد قلل النمو الاقتصادي السريع في العقود الأخيرة من انتشار الفقر ومنذ الاستقلال، زاد متوسط العمر المتوقع بأكثر من الضعف، وارتفعت معدلات معرفة القراءة والكتابة أضعاف، كما تحسنت الظروف الصحية وظهرت طبقة وسطى كبيرة. كما انخفضت نسبة الفقراء من 55,5% في عام 1983 إلى 32,6% في عام 2012. ولكن لا تزال هذه النسب أقل بكثير من النسبة العالية التي حققتها الصين في تخفيض عدد الفقراء خلال نفس الفترة الزمنية. ووفقاً لورقة عمل صدرت مؤخراً من صندوق النقد الدولي، إذا لم تنجح الهند في الوصول إلى طاقة نموها عند نسبة 8,0-9,0% التي تحققت خلال الأعوام 2004 / 2005-2009/2010، فلن تتمكن من خفض عدد الفقراء بنسبة تذكر².

يتمثل التحدي الرئيسي مستقبلاً في تحسين وتسهيل مزاولة الأعمال التجارية

تصنيف مزاولة الأعمال التجارية



حلت الهند في المرتبة 142 من بين 189 بلداً في مؤشر البنك الدولي لسهولة مزاولة الأعمال التجارية. وتستمر الهند في كونها إحدى أدنى البلدان مرتبة في آسيا، وتأتي قبلها في المرتبة دول مثل سنغافورة (1)، وسريلانكا (99) ونيبال (108)، جزر المالديف (116)، بوتان (125)، وباكستان (128). وفي الجانب الإيجابي، جاءت الهند في المرتبة 7 من حيث "حمية المستثمرين الأقلية". وفي جانب آخر، جاءت الهند في مرتبة قريبة من المرتبة الأخيرة في مجال "استخراج تراخيص البناء" (184 من 189)، وفي مجال "تنفيذ العقود" (186). وفيما يتعلق بالمقياس الرئيسي "بدء النشاط التجاري"، فإن الأمر يتطلب 11,9 إجراءً و 28,4 يوماً لبدء الأعمال التجارية في الهند، مقارنة بمتوسط 4,8 إجراءً و 9,2 يوماً في الاقتصادات المتقدمة.

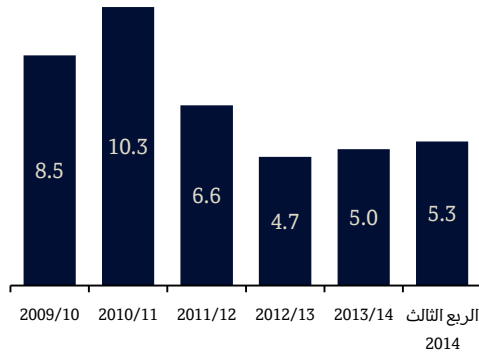
¹ هذا هو معدل النمو السنوي المركب الذي يعده متوسطاً هندسياً. وعموماً، ما لم يتم تحديده على خلاف ذلك، فإن جميع معدلات النمو السنوية المذكورة في هذا التقرير بخصوص سنوات متعددة، ستكون معدلات نمو سنوية مركبة وليست متوسطات حسابية.

² أنظر Anand, R., V. Tulin and N. Kumar (2014), "India: Defining and Explaining Inclusive Growth and Poverty Reduction," IMF Working Paper WP14/63

المستجدات الأخيرة (2013-2014)

أبقت الآثار السلبية الناتجة عن التخفيض التدريجي لبرنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة واختناقات الإمداد وعدم اليقين السياسي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى أقل من إمكانات النمو في 2013/2014.

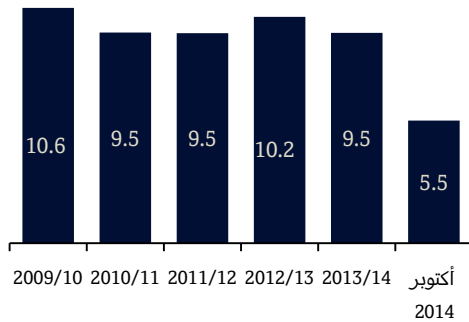
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% على أساس سنوي)



المصادر: المكتب المركزي للإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الهند بشكل حاد من 10,3% في 2011/2010 إلى 5,0% في 2014/2013. وقد أدى الإعلان عن التخفيض التدريجي لبرنامج التيسير الكمي الأمريكي في مايو 2013 إلى هروب كبير لرؤوس أموال من الهند، ما يتطلب إجراء تشديد كبير للسياسة النقدية. وقد أثر التباطؤ الناتج عن ذلك على جميع قطاعات الاقتصاد، وتفاقم الوضع بسبب اختناقات الإمداد المرتبطة بنقص البنية التحتية اللازمة للنقل ونقص إمدادات الكهرباء. وساهم كل من تباطؤ النمو وتدني سعر صرف العملة والمشاكل المستمرة في حيازة الأراضي والبيروقراطية المفرطة وتأخر صدور الموافقات في تقليص ديون قطاع الشركات على نحو كبير وعلاوة على ذلك، أدى عدم اليقين السياسي الذي سبق الانتخابات العامة الهندية في شهري أبريل ومايو 2014 إلى زيادة تباطؤ الاستثمار وتظهر آخريانات الربع الثالث لعام 2014 ارتفاعاً معتدلاً في معدل النمو بلغت نسبته 5,3%، لكن يظل ذلك أقل بكثير من تقديرات النمو المتوقع في الهند والتي تتراوح بين 8,0 و9,0%.

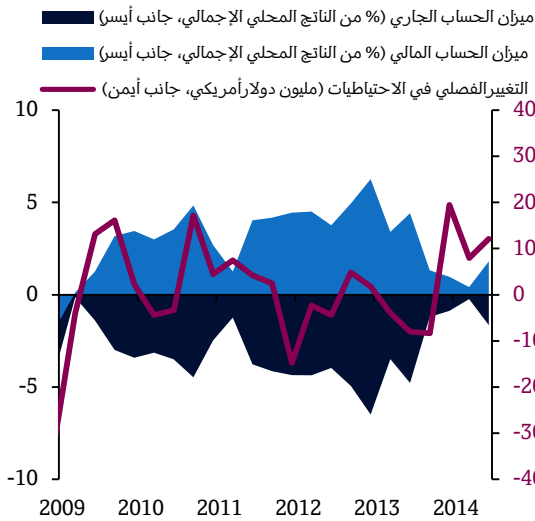
التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين (% على أساس سنوي، متوسط سنوي)



المصادر: المكتب المركزي للإحصاء الهندي وصندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

أدى تشديد السياسة النقدية منذ يوليو 2013 إلى انخفاض معدل التضخم تباطؤاً التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين إلى 5,5% في أكتوبر 2014، مقارنة مع نسبة 9,5% في 2014/2013. قبل تعيين راغورام راجان محافظاً لبنك الاحتياطي الهندي في سبتمبر 2013، كانت معدلات التضخم تدور حول 10,0% لعدد من السنوات على خلفية السياسة المالية والنقدية المرنة. وكان السبب وراء ارتفاع معدلات التضخم هيكلياً بشكل جزئي، مع ارتفاع أجور المزارعين نتيجة لسياسات مثل القانون الوطني لضمان العمالة الريفية. هدد الانخفاض الحاد في قيمة الروبية الهندية في يونيو 2013 برفع معدلات التضخم. استجابةً لذلك، قام بنك الاحتياطي الهندي برفع أسعار الفائدة في يوليو 2013 لضبط سعر صرف العملة والسيطرة على التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد بنك الاحتياطي الهندي نظاماً غير رسمياً لتحديد نسبة مستهدفة للتضخم على أساس معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين، وبنسبة مستهدفة أولية تبلغ 6,0% في يناير عام 2016. وساعدت هذه التغييرات في إطار السياسة النقدية، جنباً إلى جنب مع انخفاض أسعار السلع العالمية، على الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

ميزان المدفوعات والاحتياطيات

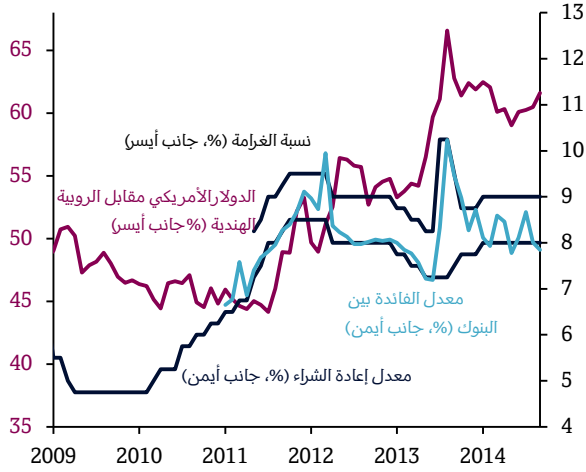


المصادر: المكتب المركزي للإحصاء وبنك الاحتياطي الهندي وتحليلات مجموعة QNB

أدى تراجع قيمة الروبية الهندية والقيود على استيراد الذهب إلى تقليص العجز في الحساب الجاري على نحو كبير

تقلص عجز الحساب الجاري بشكل كبير من 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013/2012 إلى 1,8% في 2014/2013. وقد خفض هروب رؤوس الأموال، الذي تبع التخفيف التدريجي للتيسير الكمي في الولايات المتحدة، بشكل ملحوظ فائض الحساب المالي، الذي كان يمول العجز الكبير في الحساب الجاري في الهند في السابق. واستجابت السلطات من خلال السماح للروبية الهندية بالانخفاض بشكل ملحوظ وفرض قيود مؤقتة على واردات الذهب. وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بخلق حوافز للهنود المقيمين في الخارج لحنهم على إيداع مدخراتهم في الهند كما قامت بتحرير الاقتراض الخارجي ولوائح الاستثمار الأجنبي المباشر ومنذ أواخر عام 2013، ظل بنك الاحتياطي الهندي يراكم احتياطيات النقد الأجنبي بشكل كبير بهدف بناء منطقة عازلة كبيرة للحماية من انتقال عدوى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، بلغت الاحتياطيات الأجنبية 314 مليار دولار أمريكي بنهاية أكتوبر 2014، أي ما يعادل نحو 6,0 أشهر من غطاء الواردات.

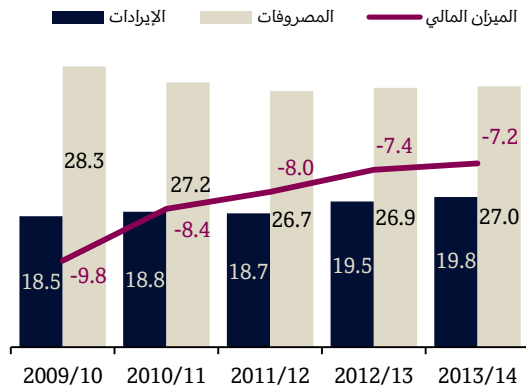
الدولار الأمريكي مقابل الروبية الهندية واستجابة السياسة النقدية



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وتحليلات مجموعة QNB

الميزان المالي

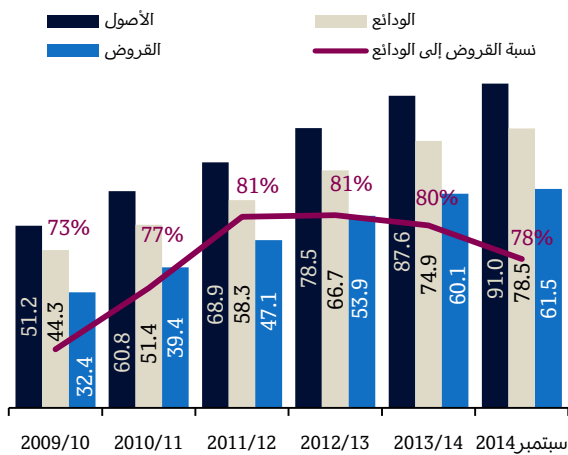
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

القطاع المصرفي

(تريليون روبية هندية و%)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وتحليلات مجموعة QNB

تم تشديد السياسة النقدية بشكل كبير كرد على إعلان عن التخفيف التدريجي لبرنامج التيسير الكمي في مايو 2013

بعد انخفاض قيمة الروبية الهندية بنسبة 22,8% بين نهاية أبريل ونهاية أغسطس 2013، رد بنك الاحتياطي الهندي بمجموعة من التدابير الاستثنائية لتشديد السياسة النقدية. فقد قام البنك بزيادة نسبة الاحتياطي النقدي ووضع قيوداً على كمية السيولة التي يمكن للبنوك التجارية الحصول عليها من البنك المركزي. وفي نفس الوقت، رفع البنك نسبة الغرامة بواقع 2,0% في يوليو 2013، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة بين البنوك. وعندما خفت الضغوط الخارجية في وقت لاحق من عام 2013، قام البنك بتخفيف قيود السيولة، ما أدى إلى تسوية الأوضاع في سوق ما بين البنوك. ويقوم بنك الاحتياطي الهندي حالياً بتنقيح سياسته النقدية لإدخال نسبة مستهدفة رسمية للتضخم. في اجتماعه الأخير في نوفمبر 2014، حافظ بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء عند 8,0%، ملمحاً إلى خفض محتمل لهذا المعدل في أوائل 2015 شريطة أن تكون ميزانية العام المالي 2016/2015 حصيفة بما يكفي.

لا يزال العجز المالي للحكومة العامة مرتفعاً نسبياً على خلفية القاعدة الضيقة للضرائب والإعانات الكبيرة

بلغ العجز المالي للحكومة العامة (الذي يشمل الميزانيات المركزية وميزانيات الولايات) 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014/2013. ويعتبر ذلك انعكاساً لقاعدة الإيرادات الضعيفة (الإيرادات الضريبية للحكومة المركزية هي أقل من 10,0% من الناتج المحلي الإجمالي) والإدارة الضريبية غير الفعالة والإنفاق الكبير على الدعم. لمعالجة هذه القضايا، حررت الحكومة أسعار الديزل في أكتوبر 2014 واتبعت ذلك برفع الضرائب على منتجات الوقود لزيادة الإيرادات. ولتدعيم الإعانات، تقوم الحكومة بتوسيع برنامج التمييز الفريد وأطلقت مبادرة بسط الخدمات المالية (انظر أدناه)، والتي يتوقع أن تضمن دفع الإعانات مباشرة إلى الفئات المتلقية المستهدفة. ويتوقع أن تولد هذه التدابير وفورات كبيرة عن طريق خفض عدد الوسطاء ومنع الازدواج.

استقر النمو في الإقراض مع تشديد السياسة النقدية وتخفيض ديون الشركات

تباطأ نمو الإقراض إلى 11,6% في نهاية مارس 2014، وإلى 9,0% في نهاية سبتمبر 2014، ويُعد ذلك انعكاساً لتشديد السياسة النقدية وخفض ديون الشركات (انظر القطاع المصرفي). وفي نفس الوقت، واصلت الودائع تحقيق نمو مزدوج الرقم في نهاية مارس 2014 (12,4%)، على خلفية معدلات التضخم المرتفعة نسبياً. ونمت الودائع بنسبة 10,9% في الاثني عشر شهراً حتى نهاية سبتمبر 2014، ما يعكس جزئياً مبادرة بسط الخدمات المالية الخاصة بإدارة مودي التي أدت إلى فتح 83,8 مليون حساباً مصرفياً في الفترة من منتصف أغسطس إلى 1 ديسمبر 2014. وبالتالي، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع من 80,8% في نهاية مارس 2013 إلى 78,3% في نهاية سبتمبر 2014. وتعتبر نسبة القروض المتعثرة منخفضة نسبياً عند 3,8%، على الرغم من أن هذا الرقم سيتضاعف إذا تم تضمين القروض المعاد جدولتها³. وكان لدى البنوك العامة (التي تمثل 70,0% من القطاع المصرفي) حوالي ضعف القروض المتعثرة والقروض المعاد جدولتها في المصارف الخاصة بنهاية مارس 2014. كما أن ربحية البنوك الهندية معتدلة، وبلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين 11,1% في المتوسط في 2014/2013.

³ القروض معادة الجدولة هي قروض يتفق فيها المقرض والمقترض على تغيير موعد دفع الدين و / أو معدل الفائدة على القرض.

نظرة على مستقبل الاقتصاد الكلي (2014 - 2016)

يتوقع أن تؤدي أجندة الإصلاح لإدارة مودي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل التضخم وتقلص العجز المالي

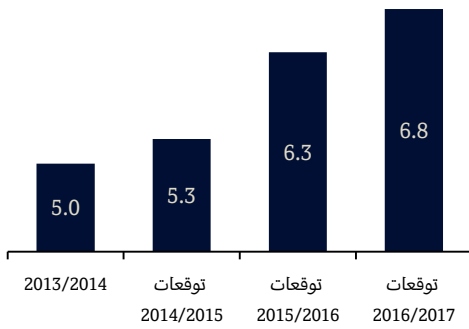
الإصلاحات الرئيسية

الإصلاحات المقترحة	الأثر
إزالة معوقات المشاريع المتعثرة	زيادة الناتج المحلي الإجمالي
قوانين حيازة الأراضي	زيادة الناتج المحلي الإجمالي
رفع الدعم عن المواد الغذائية والطاقة تدريجياً	تقليل العجز المالي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي
توحيد ضريبة السلع والخدمات	حياد مالي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي
إصلاحات سوق العمل	زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات التضخم
قطاع الطاقة	زيادة الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: تحليلات مجموعة QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

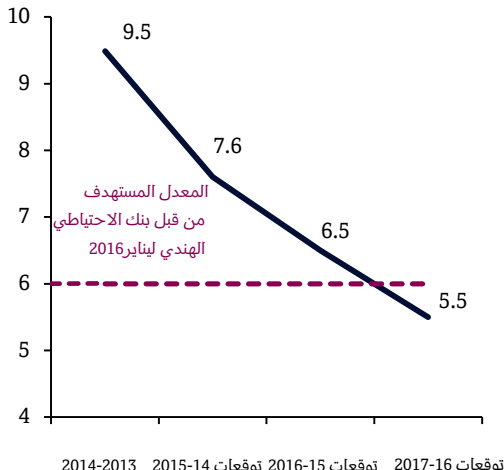
(%، على أساس سنوي)



المصادر: المكتب المركزي للإحصاء الهندي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

التضخم في مؤشر أسعار المستهلك

(%، على أساس سنوي، متوسط سنوي)



المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

حددت حكومة نارندرا مودي عدداً من القضايا ذات الأولوية للإصلاح. وتشمل تلك القضايا إزالة معوقات المشاريع الاستثمارية التي تعثر تنفيذها في السنوات الأخيرة بسبب البيروقراطية أو عدم اليقين السياسي. وترتبط بعض الاستثمارات المتعثرة، خاصة في مجال النقل والصناعات التحويلية، بالخلافات حول حيازة الأراضي، وبالتالي فإن إصلاح القوانين الحالية لحيازة الأراضي سيكون له أثر كبير في تعزيز الاستثمار كما إن التخلص التدريجي من دعم المواد الغذائية والطاقة سيحسن الأوضاع المالية العامة، في حين ستضمن التحويلات النقدية المباشرة للفقراء توجيه الإعانات بشكل أكثر فعالية. ومن المتوقع أن يكون لإدخال ضريبة موحدة على السلع والخدمات تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال القضاء على حدود الولايات وبالتالي خلق سوق هندية موحدة للسلع والخدمات. ويتوقع أيضاً لتحرير قوانين العمل أن يعمل على تخفيض الأجور في القطاع الزراعي وتعزيز مشاركة القوى العاملة. وأخيراً، شكل نقص الكهرباء سبب قلة مخصصات الفحم الحجري عبئاً كبيراً على الاقتصاد. ولذلك يمكن لكسراحتكار شركة التعدين الهندية المملوكة للدولة كول إنديا (التي فشلت باستمرار في تحقيق أهدافها الإنتاجية) أن يكون خطوة مهمة في حل إشكالية نقص الكهرباء.

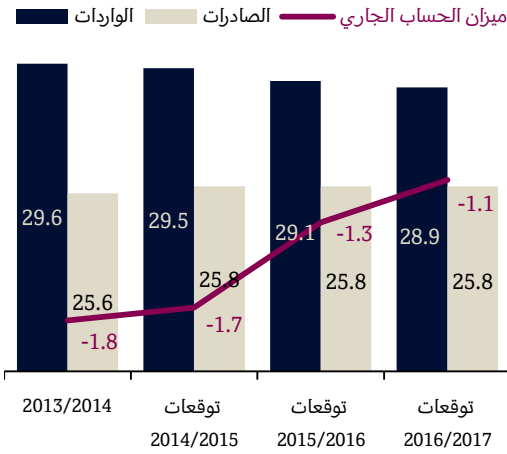
يتوقع لتنفيذ أجندة مودي الإصلاحية أن يطلق إمكانات النمو في الهند

إذا تم تنفيذ الإصلاحات المذكورة أعلاه، فإننا نتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6,3% في 2016/2015 وإلى 6,8% في 2017/2016. وقد ظل أغلب التركيز الحكومي منصباً حتى الآن على الإصلاحات الناعمة لتحسين مركز الهند في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والقضاء على دعم الديزل. نتوقع أن يتم تنفيذ الجزء الأكبر من الإصلاحات الأخرى ضمن موازنة العام 2016/2015، وأن تؤدي الإصلاحات ثمارها على مدى العامين المقبلين من خلال زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد. كما نتوقع أن تأتي أكبر المكاسب من تنفيذ الضريبة الموحدة على السلع والخدمات على وجه الخصوص، حيث يمكن لها أن تضيف ما يصل إلى 1,0 نقطة مئوية إلى النمو في 2017/2016. لكن ستستغرق إصلاحات سوق العمل وكسراحتكار شركة كول إنديا، وقتاً أطول لإعطاء ثمارها.

من المتوقع أن يتباطأ التضخم تمسباً مع المعدل المستهدف من قبل بنك الاحتياطي الهندي

من المتوقع أن يصل التضخم إلى المعدلات المستهدفة من قبل بنك الاحتياطي الهندي والتي تبلغ 6,0% في يناير 2016 على خلفية السياسة النقدية المشددة والظروف الخارجية المواتية. ومن المتوقع أن يُبقي بنك الاحتياطي الهندي السياسة النقدية مشددة بما يكفي لتحقيق المعدلات المستهدفة من قبل البنك. ويتوقع لإصلاحات سوق العمل، مثل تسهيل توظيف وفصل العاملين على الشركات وإصلاح القانون الوطني لضمان توظيف سكان الريف، أن تؤدي إلى خفض الأجور وزيادة مشاركة القوى العاملة (انظر أعلاه). وسيكون لكلا الإصلاحين أثر إيجابي على خفض التضخم. وعلى المدى القصير، من المتوقع أن يؤدي موسم الأمطار الجيد إلى استقرار التضخم أسعار الغذاء (التي تشكل نصف سلة مؤشر أسعار المستهلكين)، في حين سيساعد انخفاض أسعار الطاقة العالمية على إبقاء معدلات التضخم تحت السيطرة خلال السنتين الماليتين المقبلتين. ومن ناحية أخرى، تم رفع تعريفة الكهرباء في أواخر عام 2014 لتعزيز استرداد التكاليف. وبشكل عام، فإننا نتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً إلى نسبة تبلغ في المتوسط 5,5% بحلول 2017/2016.

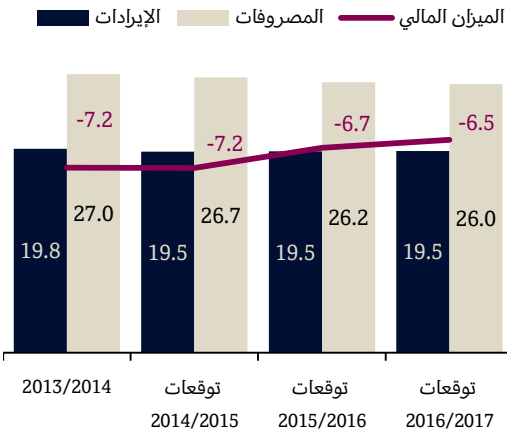
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الهندي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

الميزان المالي

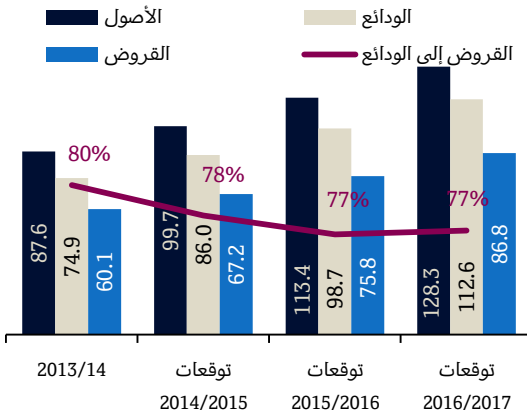
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الهندي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

القطاع المصرفي

(تريليون روبية هندية و%)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري على خلفية تخفيض قيمة الروبية الهندية وتشديد السياسة المالية

من المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري تدريجياً إلى 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2017/2016. كما يُتوقع أن تواصل الهند عملية إعادة التوازن الخارجي، ولو بوتيرة أكثر تدرجاً. ويُرجح أن يسمح بنك الاحتياطي الهندي لقيمة الروبية الهندية بأن تنخفض أكثر لتعزيز القدرة التنافسية، والتي سوف تقلص العجز في الحساب الجاري. وعلى الرغم من أن السلطات قد رفعت مؤخراً القيود المفروضة على واردات الذهب، فمن المرجح أن يقل الطلب على الذهب مع تراجع التضخم. ومن المرجح للسياسة المالية الأكثر تشدداً أن تقلل من إجمالي الطلب على السلع والخدمات المحلية. وفي الوقت نفسه، يُتوقع لتنفيذ الإصلاحات أن يستقطب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يعني أن الحساب المالي سيمتدع على الأرجح بفائض صحي. ومن المتوقع أن يزيد الدائنون الخارجيون من اقراضهم للمؤسسات الهندية بفعل معدلات الفائدة المرتفعة نسبياً. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن ترتفع الديون الخارجية إلى 29,2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية مارس 2017. وسيؤدي العجز الصغير في الحساب الجاري والزيادة في حجم صافي تدفقات رأس المال إلى تراكم احتياطات دولية إضافية، والتي يُتوقع لها أن ترتفع إلى 7,9 أشهر من غطاء الواردات بنهاية مارس 2017.

يُتوقع لإصلاحات الحكومة والتزامها بالحصافة المالية أن يخفض عجز الميزانية

نتوقع أن ينخفض العجز المالي من 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014/2013 إلى 6,5% في 2017/2016. فالحكومة المركزية ملتزمة بتحقيق النسبة المستهدفة للعجز والتي تبلغ 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي في الاثني عشر شهراً حتى مارس 2015. ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق هذا الهدف إلى وصول نسبة العجز في الميزانية العامة للحكومة (بما في ذلك ميزانيات الولايات) إلى 7,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015/2014. ومن ثم يُتوقع للإصلاحات أن تخفض نسبة العجز في الميزانية على مدى العامين الماليين المقبلين إلى 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016/2015 وإلى 6,5% في 2017/2016. وسيعود ضبط الأوضاع المالية العامة في الأغلب إلى انخفاض الإنفاق العام، حيث سترفع الحكومة الدعم تدريجياً عن المواد الغذائية والطاقة. كما ستكون الجهود الحكومية مدعومة بانخفاض أسعار السلع العالمية. ويُتوقع أن يتم تمويل جزء من العجز بعائدات الخصخصة. وفي هذا السياق، أشارت الحكومة إلى أنها تنوي بيع 5,0% من شركة النفط والغاز الطبيعي المملوكة للدولة. وإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يتم بيع جزء من حصة الحكومة في شركة كول إنديا. وعليه، يُتوقع أن ينخفض الدين العام إلى نسبة 58,5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية مارس عام 2017.

يُتوقع أن يستمر النمو مزدوج الرقم في الأصول والقروض والودائع حتى 2017/2016

يُتوقع أن يتعافى نمو الإقراض بمجرد الانتهاء من مرحلة تقليص مديونية الشركات. ونتوقع أن يستكمل قطاع الشركات القدر الأكبر من عملية تقليص مديونته بنهاية عام 2015. كما يُتوقع أن يتعافى نمو الإقراض وأن تنخفض القروض المتعثرة بمجرد البدء في ظهور نتائج الإصلاحات الهيكلية - التي ستخلق بيئة اقتصادية مواتية - وبمجرد الانتهاء من تنظيف الميزانيات العمومية للبنوك. وفيما يتعلق بالودائع، من المرجح أن يساهم معدل الادخار المرتفع في مواصلة النمو مزدوج الرقم في التمويل والسيولة على الرغم من التباطؤ المتوقع في معدل التضخم. ومن المرجح أن تضيف مبادرة بسط الخدمات المالية التي تنفذها الحكومة إلى قاعدة الودائع. كما يُتوقع أن يبقى العائد على حقوق المساهمين معتدلاً حيث سيطلب من البنوك لأول مرة تكوين مخصصات مقابل القروض المعاد جدولتها ابتداءً من أبريل 2015 وزيادة نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع لوائح بازل 3 الجديدة.

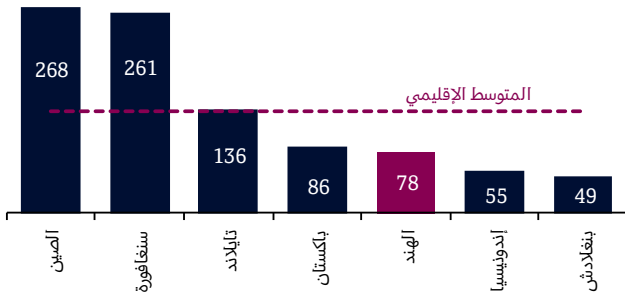
القطاع المصرفي

يعتبر الاختراق المصرفي (حجم استخدام النظام المصرفي) منخفضاً نسبياً حسب المعايير الدولية

لا تتجاوز الأصول المصرفية نسبة 77,6% من إجمالي الناتج المحلي في الهند، وذلك أقل من نظيراتها الآسيوية، وبالتالي تفسح مجالاً كبيراً للنمو. ويُقدر أن خمسي سكان الهند يملكون حسابات بنكية منذ نهاية عام 2013. بالإضافة لذلك، أدى تقليص مديونية الشركات مؤخراً إلى خفض نمو الأصول إلى أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي. مستقبلاً، من المتوقع أن يساهم كل من النمو الاقتصادي القوي ونهاية خفض ديون الشركات والطبقة المتوسطة الصاعدة والنسبة المئوية العالية من السكان الذين يملكون حسابات مصرفية في زيادة الاختراق المصرفي، مما قد يمكن الهند من الوصول إلى المتوسط الإقليمي لنظيراتها الآسيوية.

اختراق الخدمات المصرفية

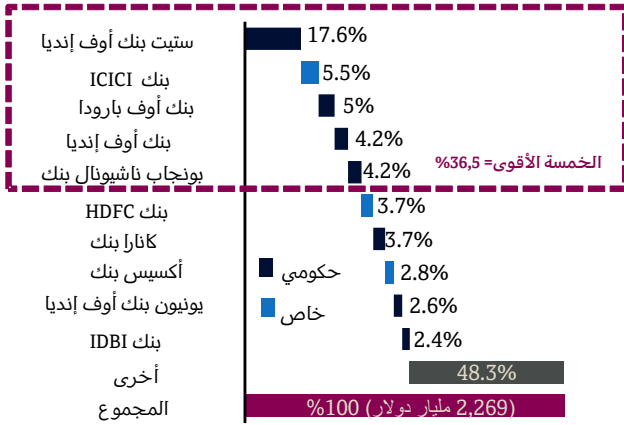
(الأصول المصرفية كـ % من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، والمصادر الوطنية، وبنك الاحتياطي الهندي، وتحليلات مجموعة QNB

حصص البنوك من إجمالي الأصول (2013)

(%)



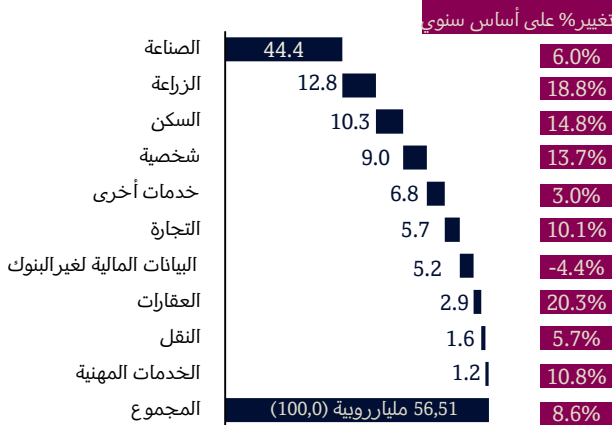
المصادر: بنك سكوب، وتحليلات مجموعة QNB

تسيطر البنوك الحكومية على القطاع المصرفي، لكن الحصة السوقية للبنوك الخاصة أخذت في النمو.

من بين 151 بنكاً تجارياً نشطاً في الهند مع نهاية عام 2013، 70% منها مملوكة للحكومة. واستحوذت أقوى خمسة بنوك (أربعة منها مملوكة للدولة) على أكثر من ثلث أصول القطاع المصرفي. غير أن القطاع المصرفي بشكل عام غير مترکز في يد أو جهة واحدة حيث هناك عدد كبير من البنوك الصغيرة التي تملك حصص سوقية صغيرة نسبياً.⁴ ويعتبر بنك ستيت بنك أوف إنديا أكبر البنوك المملوكة للدولة من حيث القروض والودائع، ويملك حضوراً دولياً قوياً بتواجده في 34 بلد ومن خلال 180 مكتباً في الخارج. وقد نمت البنوك الخاصة من حيث حصتها في السوق خلال السنوات الأخيرة بفضل نتائجها المالية القوية وهي تستحوذ الآن على نسبة 30% من القطاع المصرفي. وقد أعلنت الحكومة مؤخراً عن نيتها لبيع ما يقارب من 26 مليار دولار أمريكي كحصص أقلية في المصارف الحكومية من أجل الرفع من رؤوس الأموال لتستجيب لمتطلبات بازل 3. علاوة على ذلك، تفسح القواعد التي أقرها بنك الاحتياطي الهندي مؤخراً فرصة كبيرة أمام البنوك الأجنبية لفتح فروع لها وزيادة حصتها من أسهم الأقلية في البنوك الهندية القائمة.

الائتمان الممنوح من قبل البنوك (نهاية سبتمبر 2014*)

(مليار روبية هندية و% من المجموع)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي، وتحليلات مجموعة QNB

* بناء على بيانات بنك الاحتياطي الهندي التي تمثل حوالي 95% من تقارير البنوك

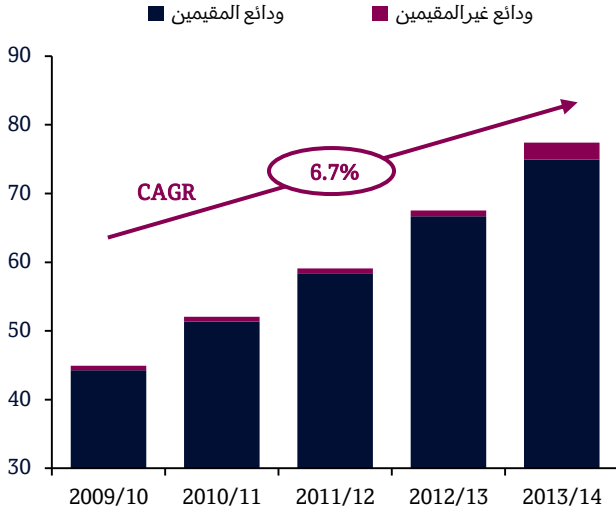
يتباطأ نمو الإقراض بسبب سعي الشركات لخفض ديونها

بشكل عام، تباطأ نمو الائتمان إلى نسبة 8,6% مع نهاية شهر سبتمبر 2014. تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، والتي مثلت الحصة الكبرى (44,4%) من مجموع الائتمان، إلى نسبة 6,0% حيث تواصل الشركات تقليص مديونياتها. من جهة أخرى، حقق الإقراض لقطاعات الزراعة والإسكان والقروض الشخصية والتجارة معدلات نمو مزدوجة الرقم. وأصدر بنك الاحتياطي الهندي تعميماً في غاية الأهمية في يوليو 2014 للبنوك يشدد فيه على أهمية الإقراض لقطاعات معينة كالزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة حيث من المرجح أن يعني ذلك ارتفاعاً في نمو الإقراض لهذه القطاعات مستقبلاً.

⁴ بناء على مؤشر Herfindahl-Hirschman. يسجل القطاع المصرفي الهندي 0,05، أو غير مترکز حسب تفسير وزارة العدل الأمريكية والتي تعتبران ما بين 0 إلى 0,01 تنافسي، و0,01 إلى 0,15 غير مترکز و0,15 إلى 0,25 مترکز نسبياً، و0,25 إلى 1 مترکز بشدة.

الودائع المصرفية

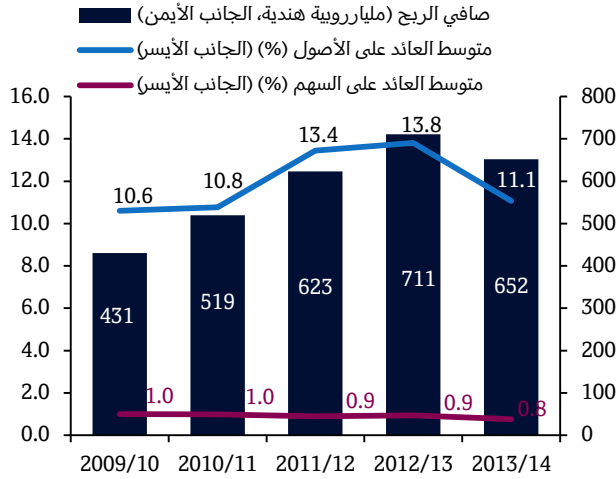
(تريليون روبية هندية)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي، وتحليلات مجموعة QNB

ربحية البنوك

(أشهر تغطية الواردات)



المصادر: صندوق النقد الدولي، وبنك الاحتياطي الهندي وتحليلات مجموعة QNB

التصنيف الائتماني لأكبر خمسة بنوك (ديسمبر 2014)

بنك	كابيتال	موديز	فيتش	ستاندرد
	انتلجنس			أند بورز
ستيت بنك أوف أنديا	BBB-	Baa3	BBB-	BBB-
ICICI	BBB-	N/A	BBB-	BBB-
بنك أوف بارودا	BBB-	N/A	N/A	N/A
بنك أوف أنديا	BBB-	N/A	N/A	BBB-
بونجاب ناشيونال بنك	BBB-	N/A	N/A	N/A

المصادر: بلومبرغ، وتحليلات مجموعة QNB

تتمتع البنوك الهندية بقاعدة كبيرة من الودائع بشكل يعكس معدل الادخار العالي في البلد

تعتبر قاعدة الودائع الكبيرة والمستقرة نقطة قوة القطاع المصرفي الهندي. شهدت الودائع المحلية متوسط نمو بنسبة 6,7% في الفترة ما بين 2010-2009 و2014-2013. ويستند هذا النمو إلى المعدل المرتفع للادخار القومي الإجمالي والذي وصل إلى متوسط 30,8% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين سنوات 2001-2000 و2014-2013. غير أن البنوك، كل على حدة، تختلف في قدرتها على جذب وودائع الخدمات المصرفية بالتجزئة. وبشكل عام، تملك البنوك الحكومية شبكة أوسع من الفروع مما يساعدها على جذب قاعدة كبيرة من الودائع. وفي خطوة منفصلة، بدأ بنك الاحتياطي الهندي في أغسطس 2013 بعرض مبادلات مدعومة للعملات الأجنبية على البنوك من أجل استقطاب وودائع العملات الأجنبية من طرف الهنود المقيمين في الخارج، وبالتالي اجتذب 25,6 مليار دولار من الودائع الإضافية خلال السنة المالية المنتهية في مارس 2014.

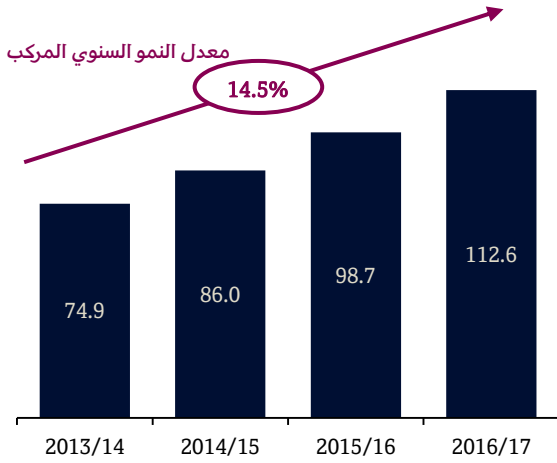
شهدت ربحية البنوك ضغوطا بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وانخفاض حجم الإقراض

شكل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة ضغطا على ربحية البنوك خلال 2013-2014. وقد تأثرت البنوك الحكومية على وجه الخصوص حيث وصلت نسبة القروض غير العاملة إلى 4,3% من مجموع القروض بنهاية مارس 2014. كما شهدت البنوك الحكومية ارتفاعا ملحوظا في إعادة هيكلة القروض بنسبة 5,8%. وبخلاف ذلك، شهدت البنوك الخاصة نسبة جد منخفضة للقروض المتعثرة (1,8%) وللقروض المعاد هيكلتها (1,8%). علاوة على ذلك، أدى تقليص الشركات لمديونياتها إلى تراجع الطلب على القروض. مستقبلا، من المرجح أن تتعرض ربحية البنوك لمزيد من الضغط حيث ستكون البنوك مطالبة بتعويض القروض المعاد هيكلتها وزيادة نسبة كفاية رأس المال لتلبية متطلبات بازل 3.

تعتبر تصنيفات البنوك الهندية منخفضة نسبيا بشكل يعكس السقف المرتبط بالتصنيف الائتماني للدولة

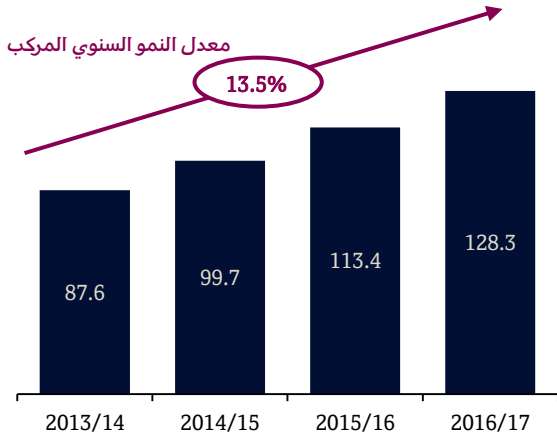
يحد تصنيف الدولة من التصنيف الائتماني للبنوك الهندية في مستوى واحد فوق الدرجة الاستثمارية. تظل وكالات التصنيف الائتماني قلقة بشأن إمكانية تأثير ارتفاع نسبة الاستدانة في قطاع الشركات على التعافي الجيد في جودة الأصول بنهاية مارس 2014 بغض النظر عن الانتعاش المتوقع للنمو الاقتصادي. بالإضافة لذلك، أدى ضعف جودة الأصول إلى تقليص ربحية البنوك وإضعاف القدرة على توليد رؤوس الأموال داخليا خلال السنتين الماضيتين مما جعل البنوك الحكومية تعتمد على الضخ الدوري لرأس المال من قبل الحكومة. مستقبلا، من المرجح أن تؤدي الزيادة الرأسمالية المطلوبة والمرتبطة بمتطلبات بازل 3 إلى بقاء ربحية البنوك منخفضة.

الودائع المصرفية (تريليون روبية هندية)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وتحليلات مجموعة QNB

الأصول المصرفية (تريليون روبية هندية)



المصادر: بنك الاحتياطي الهندي وتحليلات مجموعة QNB

ستظل الودائع مصدر التمويل الرئيسي للبنوك الهندية

من المرجح أن يساهم المعدل المرتفع للادخار في الإبقاء على نمو التمويل والسيولة برقم مزدوج. يُتوقع أن تستمر البنوك الهندية في الاستفادة من المستويات العالية للودائع المستقرة للعملاء، ما من شأنه أن يحد من اعتمادهم على التمويل بالجملة أو التمويل الخارجي. وستواصل الشبكة الواسعة للفروع ومعدل الادخار الكبير في النظام البنكي تعزيز النمو السريع لقاعدة الودائع بغض النظر عن انخفاض معدلات التضخم مستقبلاً. بالإضافة لذلك، من المتوقع أن توسع المبادرة الحكومية لبسط الخدمات المالية قاعدة الودائع في النظام المصرفي أكثر ويتوقع أن تؤدي الزيادة في عدد السكان الذين يملكون حسابات مصرفية والارتفاع المنتظر في متوسط دخل الفرد إلى متوسط معدل نمو سنوي بـ 14,5% في الفترة ما بين 2013-2014 و2016-2017.

من المنتظر أن يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي ونهاية مرحلة تقليص مديونية الشركات وارتفاع نسبة الاختراق المصرفي إلى تسريع نمو الأصول من المتوقع أن تساهم عوائد النمو الناتج عن الإصلاحات الهيكلية خلال السنتين الماليتين القادمتين في انتعاش نمو الإقراض. كما ستعزز نهاية مرحلة تقليص مديونية الشركات المتوقعة بنهاية عام 2015 نمو الإقراض أكثر وفي الوقت ذاته، من المرجح أن يفسح تنظيف الميزانية العمومية للبنوك المجال أمام المصارف للإقراض أكثر أخيراً، سيؤدي الاختراق المصرفي الكبير، بما في ذلك مبادرة بسط الخدمات المالية التي أطلقتها حكومة مودي، إلى وجود قاعدة كبيرة من العملاء بحاجة إلى قروض استهلاكية. بشكل عام، نتوقع أن تساهم جميع هذه العناصر في نمو الأصول بمتوسط 13,5% خلال الفترة ما بين 2013-2014 و2016-2017.

	-2009 2010	-2010 2011	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	توقعات 2015-14	توقعات 2016-15	توقعات 2017-16
مؤشرات القطاعات الحقيقية								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	8.5	10.3	6.6	4.7	5.0	5.3	6.3	6.8
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	1,410.4	1,719.4	1,792.1	1,867.1	1,837.9	2,076.2	2,237.2	2,417.1
النمو (%)	24.7	21.9	4.2	4.2	-1.6	13.0	7.8	8.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي (معادل القدرة الشرائية، الف دولار أمريكي)	4.2	4.6	4.9	5.2	5.4	5.8	6.2	6.6
تضخم مؤشر أسعار المستهلك (%)	10.6	9.5	9.5	10.2	9.5	7.6	6.5	5.5
ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي)	-9.8	-8.4	-8.0	-7.4	-7.2	-7.2	-6.7	-6.5
الإيرادات	18.5	18.8	18.7	19.5	19.8	19.5	19.5	19.5
المصروفات	28.3	27.2	26.7	26.9	27.0	26.7	26.2	26.0
الدين العام	72.5	67.5	66.8	66.6	61.5	60.5	59.5	58.5
القطاع المالي الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)								
ميزان الحساب الجاري	-2.7	-2.8	-4.4	-4.7	-1.8	-1.7	-1.3	-1.1
ميزان السلع والخدمات	-5.8	-4.8	-7.0	-7.0	-4.1	-3.7	-3.3	-3.1
الصادرات	19.7	22.2	25.2	24.2	25.6	25.8	25.8	25.8
الواردات	-25.5	-27.0	-32.2	-31.2	-29.6	-29.5	-29.1	-28.9
ميزان الدخل	-0.6	-1.0	-0.9	-1.1	-1.3	-1.1	-1.1	-1.1
ميزان الحوالات	3.7	3.1	3.5	3.4	3.6	3.1	3.1	3.1
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	2.7	2.9	4.5	4.6	1.8	5.0	4.6	4.0
احتياطيات النقد الأجنبي (تغطية الواردات)	7.2	6.3	6.1	6.4	5.9	6.9	7.6	7.9
الدين الخارجي	18.5	18.5	20.1	21.9	24.0	23.8	25.4	29.2
المؤشرات النقدية								
نمو النقد وشبه النقد	16.9	16.1	13.5	13.6	13.2	13.4	13.0	13.0
سعر الفائدة (%)	5.0	6.8	8.5	7.5	8.0	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعر الصرف دولار أمريكي: الروبية الهندية (متوسط)	45.9	45.3	50.3	54.2	61.8	62.0	65.0	68.0
المؤشرات المصرفية (%)								
العائد على حقوق المساهمين	10.6	10.8	13.4	13.8	11.1	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
نسبة القروض المتعترية	2.2	2.4	2.7	3.4	3.8	4.5	4.2	4.0
نسبة كفاية رأس المال	14.3	15.2	13.1	13.1	12.6	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
نمو الأصول	17.8	18.9	13.3	13.9	11.6	13.8	13.7	13.1
نمو الودائع	17.5	16.0	13.5	14.4	12.4	14.8	14.7	14.1
نمو الائتمان	16.9	21.5	19.4	14.5	11.6	11.8	12.8	14.5
نسبة القروض إلى الودائع	73.3	76.7	80.7	80.8	80.2	78.1	76.8	77.1
بنود المذكرة								
السكان (مليون) ⁶	1170.0	1186.0	1202.0	1217.0	1233.0	1249.2	1265.7	1282.3
النمو (%)	1.4	1.4	1.3	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3

المصادر: المكتب المركزي للإحصاء، ووزارة المالية، وبنك الاحتياطي الهندي، وتوقعات مجموعة QNB

⁵ بيانات السنة المالية ما لم يذكر غير ذلك
⁶ منذ شهر أكتوبر منتصف السنة المالية

مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



الصين - 2014

إندونيسيا - 2014

الأردن - 2014

السعودية - 2013



الكويت - 2013

عمان - 2013

قطر - سبتمبر 2014

الإمارات - 2013

تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

خمسة تنبؤات للاقتصاد العالمي في عام 2015
الاقتصاد القطري سيظل صامداً أمام تراجع أسعار النفط
انكماش الأسعار يشكل تهديداً لأسعار المنازل العالمية
انخفاض أسعار النفط يغيّر إطار المخاطر في الأسواق الناشئة
تساؤلات حول فعالية سياسة "أينوميكس" الاقتصادية
البحث عن الماس في إفريقيا جنوب الصحراء
برامج الاستثمار في قطر تستمر حتى لو تراجعت أسعار النفط لمستويات أكثر تدنياً
الاقتصاد الأردني يستمر في التعافي
إسدال الستار على برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة
الحوافز الاقتصادية الأخيرة في الصين ربما كانت كافية لتجنب حدوث أزمة
هل يتجه الاقتصاد العالمي نحو "الانكماش الكبير"؟

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر.
تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

جنوب السودان جوبا ص.ب. 587 جنوب السودان QNBSouthSudan@qnb.com.qa	لبنان شارع أحمد شوقي مبنى كاييتال بلازا ميناء الحصن سوليدار- بيروت لبنان الهاتف: +961 1 762 222 الفاكس: +961 1 377 177 QNBLebanon@qnb.com.qa	الصين الطابق 9، غرفة 930 المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي، 100 سنشوري أفينو، منطقة بودونغ الجديدة، شانغهاي الصين الهاتف: + 8621 6877 8980 الفاكس: + 8621 6877 8981
السودان طريق أفر يقيا - العمارات شارع رقم 9، ص.ب. 8134 السودان الهاتف: +249 183 48 0000 الفاكس: +249 183 48 6666 QNBsudan@qnb.com.qa	موريتانيا سبتي ستر الخيمة 10 شارع مامادو كوناكي موريتانيا الهاتف: +222 45249651 الفاكس: +222 4524 9655 QNBmauritania@qnb.com.qa	فرنسا 65 شارع دلينا 75116 باريس فرنسا الهاتف: +33 1 53 23 0077 الفاكس: +33 1 53 23 0070 QNBParis@qnb.com.qa
المملكة المتحدة 51 شارع غروسفينور لندن W1K 3HH المملكة المتحدة الهاتف: +44 207 647 2600 الفاكس: +44 207 647 2647 QNBLondon@qnb.com.qa	عمان مبنى QNB منطقة MBD - مطرح مقابل مصرف عمان المركزي ص.ب. 4050 الرمز البريدي: 112، روي عمان الهاتف: +968 2478 3555 الفاكس: +968 2477 9233 QNBoman@qnb.com.qa	إيران المكتب التمثيلي بناية نفاك - الطابق السادس وحدة 14 أفريقيا طهران إيران الهاتف: +98 21 88 889 814 الفاكس: +98 21 88 889 824 QNBiran@qnb.com.qa
اليمن مبنى QNB شارع الزيري ص.ب. 4310 صنعاء اليمن الهاتف: +967 1 517517 الفاكس: +967 1 517666 QNBYemen@qnb.com.qa	سنغافورة ثري تيماسيك أفينو 01-27، برج سينتنيبال سنغافورة 039190 سنغافورة الهاتف: +65 6499 0866 الفاكس: +65 6884 9679 QNBsingapore@qnb.com.qa	الكويت برج العربية، شارع أحمد الجابر منطقة شرق ص.ب. 583 دسمان 15456 الكويت الهاتف: +965 2226 7023 الفاكس: +965 2226 7031 QNBKuwait@qnb.com.qa

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Priv'ee
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

التوغو

إيكوبنك ترانزناشيونال إنكوربوريتد
2365، شارع مونو
لومي
التوغو
الهاتف: +228 2221 0303
الفاكس: +228 2221 5119

إندونيسيا

برج QNB كيساوان، 18 بارك
جي أي. جندزال سودريمان كاف.
52-53 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الدبره
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038